

Distr.: General
14 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

اللجنة الأولى

البند ٧٣ (ط) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل:

نحو عالم خال من الأسلحة النووية:

الحاجة إلى خطة جديدة

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم بياناً (انظر المرفق) صدر اليوم، ١٣ أيلول/سبتمبر، عن وزراء
خارجية البلدان الأعضاء في ائتلاف الخطة الجديدة (أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا
والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا) في أعقاب اجتماع بحثوا خلاله التقدم الذي تحقق في
مبادراتهم المشتركة المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

وسأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ٧٣ (ط) من جدول الأعمال.

(توقيع) بيير شوري

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية البلدان الأعضاء في ائتلاف الخطة الجديدة (أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا)

نيويورك، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

أشار الوزراء المجتمعون لاستعراض التقدم المحرز في مبادراتهم المشتركة المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة" إلى أن مبادراتهم حفزت خطة الإزالة التامة للأسلحة النووية. وأكدوا أن هذا الهدف لا يزال مسألة ملحة ويجب أن يتحقق من خلال سلسلة عاجلة من المفاوضات على جميع الجبهات.

ورحب الوزراء بشدة بالنتائج الإيجابية والمهمة التي أسفر عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. فالالتزام السياسي المطلق الذي قطعته على نفسها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية "بالإزالة التامة لترساناتها النووية" دليل على وجود تصميم جديد للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وكان الاعتراف بعدم السماح بوجود أسلحة نووية على الدوام خطوة متميزة إلى الأمام.

وقد تحقق ذلك برغم التقدم المحدود في المفاوضات في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وعدم اغتنام فرصة المناخ الآمن السائد بعد انتهاء الحرب الباردة. ويتعين الآن تطبيق برنامج العمل الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ تطبيقاً كاملاً وإعداد تقارير منتظمة عن التقدم الذي يحرز من خلال آليات استعراض المعاهدة.

وأعرب الوزراء عن قلقهم من التحديات المستمرة التي تواجه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وحثوا المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لتحقيق التقيد العالمي بالمعاهدة. وقد كرر الوزراء نداءهم للدول الثلاث^(١) غير الأطراف في المعاهدة والتي تدير منشآت نووية لا تخضع للضمانات كي تنضم إلى المعاهدة وتصبح دولا خالية من الأسلحة النووية وتُخضع منشآتها النووية للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(١) الهند وباكستان وإسرائيل.

وأكد الوزراء أهمية الامتثال التام لأحكام المعاهدة. ودعوا إلى البدء دوماً تأخير في مفاوضات الحد من الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في ضوء نتائج مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة. وهم يتطلعون لاتخاذ إجراء سريع من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لتنفيذ سلسلة التعهدات التي قطعتها على نفسها إبان مؤتمر عام ٢٠٠٠. ويجب على جميع الدول أن تشارك في تحقيق الأهداف التي اتفق عليها في المؤتمر.

كما دعوا الأطراف في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلى المحافظة على سلامة المعاهدة وشرعيتها. وأكدوا مجدداً دعوتهم لهؤلاء الأعضاء بالإحجام عن اتخاذ أي إجراء يكون من شأنه تقويض الهدف من المعاهدة. وحثوهم بالتالي على المشاركة في توفير الظروف الملائمة لإجراء مزيد من المفاوضات بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وهو الأمر الذي كانوا قد التزموا به أثناء المؤتمر الاستعراضي.

في هذا السياق دعا الوزراء جميع الدول إلى الإحجام عن اتخاذ أي قرارات يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على نزع السلاح النووي، أو تؤدي إلى سباق جديد نحو التسليح، أو تتعارض مع الالتزام بالإزالة التامة للأسلحة النووية.

وأعرب الوزراء عن أسفهم لأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء المؤتمر الاستعراضي بشأن الإنشاء الفوري لهيئة تعالج مسألة نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح بجنييف لم يطبق حتى الآن.

وأكد الوزراء أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال المؤتمر الاستعراضي بشأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتفاوض بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية. ورحبوا أيضاً بالاتفاق على بدء النظر في إيجاد نظام التحقق الأوسع نطاقاً الذي سيستلزمه عالم خال من الأسلحة النووية.

وتوصل الوزراء إلى أن السلام والاستقرار الدوليين يمكن أن يتحققا ويتعززا على أفضل ما يكون بمشاركة المجتمع الدولي ككل. كما أن الالتزام المتعدد الأطراف وتحقيق تقدم على طريق نزع السلاح أمر حيوي لبلوغ هذه الغاية. وسيواصل الوزراء السعي من أجل تطبيق مبادرة الخطة الجديدة بمتابعة.

وأعلنوا أنهم سيقدمون مشروع قرار في اللجنة الأولى أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.